1. مقدمة

تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتي أقرت في باريس في 17 يونيو/حزيران 1994، التعاريف التالية:

- "التصحر" ويعني تدهور الأراضي في المناطق القاحلة، شبه القاحلة وشبه الرطبة الناشئ عن عوامل شتى، بما فيها التقلبات المناخية والأنشطة البشرية؛
- "مكافحة التصحر" تشمل الأنشطة التي تشكل جزء من تنمية متكاملة للأراضي في المناطق القاحلة، شبه القاحلة وشبه الرطبة من أجل تنمية مستدامة ترمي إلى الآتي:
  - تلافي و/أو الحد من تدهور الأراضي؛
  - إحياء الأراضي المتدهورة جزئيا؛
  - استصلاح الأراضي المتصحرة.

موريتانيا واحدة من أشد بلدان الساحل تضرراً بحالات الجفاف التي تواصلت منذ عام 1986، وزادت من تفاقم التصحر الناشئ عن الأنشطة البشرية التي ضاعفت من العوامل المناخية، مما ترتب عنه تأثيرات على أوضاع ضعيفة بالفعل – أدت إلى تردي البيئة والظروف الاجتماعية-الاقتصادية العامة للبلاد، والإفقار المطرد للسكان و70 في المائة منهم ريفيون.

ويبدو الأثر الأكبر للتصحر في تقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وأراضي الرعي وموارد الغابات والمياه. وأظهرت مختلف الدراسات أن الكثبان الرملية المتحركة تغطي في الوقت الحاضر ثلثي مساحة الأراضي في البلاد.

وأسفرت تأثيرات التصحر والجفاف الماحقة على الإنتاجية والغلات الزراعية عن:

- تعرض الأمن الغذائي والمستوى المعيشي لسكان الريف للخطر؛
- حركة انتقال واسعة النطاق للناس صوب المراكز الحضرية الرئيسية؛
- قلة إمدادات المياه لتلبية احتياجات البشر والحيوانات؛
- خسائر اقتصادية فادحة.

زحف الرمال يهدد مدينة نواكشوط

وبالنظر إلى نطاق هذه الظاهرة أبدت موريتانيا، كغيرها من البلدان الأخرى المتضررة بالجفاف والتصحر، إرادة سياسية صلبة لمكافحة هذا البلاء.

وفي ظل هذه الأوضاع جرى إنشاء نادي الساحل واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وفي عام 1980 صممت اللجنة الدائمة المذكورة استراتيجية لمكافحة التصحر والتنمية في بلدان الساحل هدفت إلى أمرين رئيسيين هما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والتوازن البيئي. بيد أن تنفيذ الاستراتيجية لم يسفر عن النتائج المرجوة بسبب تعقيد مشكلة التصحر. وإقراراً بهذا الإخفاق، قررت حكومة موريتانيا أن تضمن مكافحة التصحر في عملية شاملة للتنمية المستدامة للبلدان، تشمل عوامل فنية واجتماعية اقتصادية وقانونية ومؤسسية، وقرار يؤدي إلى:

- صياغة خطة أساسية لمكافحة التصحر؛
- صياغة برنامج متعدد القطاعات لمكافحة التصحر؛
- صياغة خطة عمل قطرية لمكافحة التصحر؛
- صياغة خطة عمل قطرية بشأن البيئة.

وتم، في نطاق هذا الإطار، تنفيذ برنامج ومشروعات على الصعيد القطري بدعم من شركاء التنمية سعيا إلى تدعيم الصون والتنمية الزراعية الحرجية الرعوية ومكافحة زحف الرمال. وشملت هذه البرامج والمشروعات ما يلي:

- مشروع حزام نواكشوط الأخضر بتمويل من الاتحاد اللوثري العالمي؛
- مشروع استقرار وتثبيت الكثبان الرملية، موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية الدانمركية ومكتب الأمم المتحدة لإقليم الساحل السوداني؛
- مشروع مكافحة زحف الرمال والتنمية الزراعية الحرجية الرعوية، موله أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية الدانمركية ومكتب الأمم المتحدة لإقليم الساحل السوداني؛
- مشروع تنمية الواحات، بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية-الاجتماعية؛
- مشروع حزام كيدي الأخضر، بتمويل من الاتحاد الأوروبي؛
- مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في موريتانيا، بتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الفني؛
- مشروع دعم إحياء وتوسيع نطاق حزام نواكشوط الأخضر، بتمويل من إقليم والون البلجيكي وبدعم لوران أمير بلجيكا.